مجلة العلوم الإنسانية
العدد الخامس (2015م)

الوقف والابتداء وأثره في تحديد المعنى

"دراسة تطبيقية في وقف التعانق في القرآن الكريم"

سليمان يوسف محمد و محمد داود محمد

[1].جامعة جازان – المملكة العربية السعودية [2]. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية اللغات

المستخلص:

عالجت الورقة مشكلة الوقف والابتداء وأثرها في تحديد المعنى واختارت وقف التعانق، حيث عرفت الوقف والابتداء باعتباره مصطلحاً واحداً، وشرحت أقسامه وأحكامه، وأبانت أن الأصل الذي يبنى عليه تقسيم الوقف اختيارًا هو تمام الكلام، واستعرضت علاقته بالعلوم الأخرى من تفسير ونحو وبلاغة وغيرها، وذكرت ما قاله عنه العلماء قدماء ومحدثون، وأوضحت أثره الصوتي والدلالي في الكلام العادي والشعر، وطبقت وقف التعانق في عشر آيات من القرآن الحكيم، وتوصلت لمجموعة من النتائج منها: أن بعض العلماء اعتمدوا على اللهجات العربية في توجيه الوقف كما فعلوا في توجيه قراءة نافع وعاصم في الوقف على ﴿رَبِّ﴾ وهذا قياس معياري بحت، و أن وقفالتعانق يُوجَّه بعض المرات بناء على نوع الأداة ووظيفتها في سياق الآية، مثل: الأداة (الواو) أعاطفة هي أم استئنافية، ومن توصياتها ضرورة مراجعة ترجمات معاني القرآن إلى اللغات المختلفة وفقاً لمواضع الوقف والابتداء الراجحة.

الكلمات المفتاحية:*الوقف – الابتداء – الفواصل – المقاطع الصوتية– وقف التعانق .*

ABSTRACT:

The paper delt with the issue of the moratorium and getting started and their impact in determining the meaning and choose to stop Altaang, It defined the stopping and starting as one term, It explains it's devisions and it's provisions and showed it's origin which builds upon the devision of the moratorium choice is completely of speech ,it received it's relationship to other sciences and the interpretation of some eloquence and other , and mentioned what the ancient and modernists scholars have said , and it explained it's phonological impact and semantic on speech and poet. And applied Altaang stop in ten verses from the Holly Quran. And it reached a set of results from them :- Some scholars relied on Arabic dialects in directing endowment as they did in directing read of Naafie and Assim in stopping in the (decidedly)this measure is purely normative Altaang stop directed sometimes according to the tool type and function in the context of the verse, like the tool (waw) if it's conjunction or contentious. The recommendations are :- The need to review the translations of Quran meaning into different languages according to the stopping and starting positions preponderant.

Key words*: stopping - getting started - interval – syllable - Altaang stop*

المقدمة:

هناك العديد من موضوعات المعنى وآليات تحليله وتحديده والبحث فيه، تقوم مقام العلوم البينية الرابطة بين التخصصات المتباينة في مختلف اللغات، وإذا نقلنا الأمر هذا إلى اللغة العربية وجدنا الصلة أوثق والترابط أقوى لما تنفرد به العربية من خصوصية متعلقة بالقرآن الكريم وميادين النظر فيه من تفسير وقراءات وأصول... وبفضل هذه الوشيجة ظهرت علوم وارتقت أخرى. ومن نماذج هذا

التداخل البيني ظاهرة الوقف والابتداء فتقعيدها نبع من القراءات والتجويد، وأفاد منها المفسرون والنحاة والبلاغيون وغيرهم، لما تتمتع به من أهمية في تحديد المعنى وتوجيه النص، لذا اهتم بها القدامى، ونظَّر فيها المحدثون وأفردوا لها أبحاثًا وكتباً ومتونًا وحواشي، ذكروا أقسامها وأحكامها ومن بينها :وقف التعانق المرتبط بالقراءات، ولما كان هو القسم الذي لا يعرفه غير المختصين رأينا أن نجمع بعضه من مواضعه، في صعيد واحد لنحقق الأهداف الآتية: تعريف الوقف والابتداء وبيان أقسامه، وإبراز دوره في تحديد معنى النص القرآني، وتوضيح علاقته بالعلوم الأخرى، وتتمثل أهمية هذا البحث في كونه سيساعد الباحثين في مجال علوم التفسير والفقه واللغة إذ يوفر مادة نظرية وتطبيقية حوت اجتهادات المفسرين وأقوال اللغويين قديمًا وحديثاً، واعتمدت الورقة على أسس المنهج الوصفي المقرون بالوصف المسنود بالملاحظة القائم على الاستقراء الناقص، ووقفت في حدودها التطبيقية عند وقف التعانق في الآيات التي تعددت آراء المفسرين فيها، وحري بنا أن نذكر هنا أن الوقف والابتداء تركيب لمصطلح واحد مكّون من عبارة عطفية، ويطلق عليه علم الوقف والابتداء في التجويد ،والوقفة في علم الأصوات وكذا السكتة. ويتألف هذا البحث من جانبين، نظري فيه: التعريف بعلم الوقف والابتداء وبيان أقسامه، وعلاقته بغيره من العلوم، وعناية العلماء المتقدمين والمتأخرين بالوقف والابتداء، والأثر الصوتي للوقف،وإبراز دور الوقف والابتداء في تحديد المعنى. وجانب الدراسة التطبيقية في عشر آيات.

- **تعريف الوقف والابتداء وأقسامه:**

تعريف الوقف لغة: الواو والقاف والفاء، أصل واحد يدل على: خلاف الجلوس، والحبس، والسكوت، والإمساك، والقصر، والتبيين، والمعاينة، والارتياب، والنطق بالكلمة مسكنة الآخر مقطوعة عما بعدها، والمنع، والكف، والتثبت، والتمكث، والانتظار. (ابن منظور،1414، 359/9، والزبيدي،د ت 467/24، مصطفي، د ت1051/2). **والابتداء لغة:** افتعال من البدء، وبدأ الشيء: فعله ابتداءً أي: قدمه في الفعل. (ابن منظور،1414 26/1، والزبيدي،د ت، 137/1)أما في الاصطلاح **فالوقف:** عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنًا يُ تنفس فيه عادة، بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله، لا بنية الإعراض، ويأتي في رءوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسمًا، ولا بد من التنفس معه.(ابن الجزري، د ت، 240/1) يقول الدكتور محسن هاشم درويش: هذا تعريف ابن الجزري، وهو أدق تعريف وأجمعه وأمنعه، لا ترِد عليه الإشكالات والاحتمالات، وعليه عوَّل جُلُّ من جاء بعده.(السجاوندي، 2001، 29) والملاحظ أن العلماء عرَّفوا الوقف دون الابتداء، وكأنهم رأوا أن تعريف أحد المتضادين يغني عن الآخر، أي أن تعريف الابتداء تعريف سلبي، تمامًا كما فعل بعض النحاة العرب في تعريفهم الاسم والفعل والحرف، حيث لم يأتوا بعلامات الحرف أو تعريف له سوى أنه لا يقبل علامات الاسم أو الفعل، وهو ما يعرف في علم اللغة الحديث بأن ترك العلامة علامة في حد ذاته. (القسطلاني،1972، 249)

الأصل في الترتيب أن يقال: الابتداء والوقف؛ لأن الابتداء هو فعل الشيء أولًا، والوقف هو الحبس والكف، لكن شاع في تسمية هذا الفن تقديم الوقف على الابتداء، وعلة ذلك ذكرها القسطلاني في قوله: وقدموا الوقف على الابتداء، وإن كان مؤخرًا عنه في الرتبة؛ لأن كلامهم في الوقف الناشئ عن الوصل، والابتداء الناشئ عن الوقف، وهو بعده، وأما الابتداء الحقيقي فسابق على الوقف الحقيقي، فلا كلام فيهما، إذ لا يكونان إلا كاملين، كأول السورة، والخطبة، والقصيدة، وأواخرها. (القسطلاني،1972، 249)، إذن فالمعنِي بالدراسة ليس الوقف المطلق ولا الابتداء المطلق، إنما الوقف بعد ابتداء حقيقي، والابتداء بعد قطع، وعلى هذا فالوقف مقدم على الابتداء.

الغالب في أسماء الكتب التي تهتم بهذا العلم أن تجمع بين المصطلحين أو مايشير إليهما، مثل: الوقف والابتداء للسجاوندي، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري، والقطع والائتناف للنحاس، والمقاطع والمبادئ للسجستاني، وقليل منها نصَّ على الوقف فقط، مثل كتاب الوقوف لوكيع، في حين لا نكاد نجد كتابًا موسومًا بمصطلح الابتداء منفردًا، مما يوحي إلى أنهم يعتبرون الابتداء أثرًا من آثار الوقف، فهو يتبعه في أحكامه في الغالب، ويدل على هذا أنهم ينصون على مواضع الوقف دون الابتداء، وإن ذكروا الابتداء لا يذكرون حكمه كالوقف، بل يشيرون إلى موضعه. (الطيار، ، 1434، 21) قال ابن الأنباري: الوقف على﴿الم﴾ [آل عمران:1] حسن؛ لأنك ترفعها بمضمر، ثم تبتدئ﴿اللَّهُ﴾ ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران:2].(ابن الأنباري، 1971، 563/2) وقال أبو عمرو الداني: ﴿إِنِّي عَامِلٌ﴾كافٍ، ثم تبتدئ: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام:135] على التهديد.(الداني، 2001، 71)

ذهب العلماء في تقسيم الوقف والابتداء مذاهب شتى، يعتمد بعضها على بعض، تؤول كلها إلى أصل واحد، فهو اختلاف في الأسماء والمصطلحات، يقول ابن الجزري: وقد اصطلح الأئمة لأنواع أقسام الوقف والابتداء أسماء... وأكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر. وأقرب ما قلته في ضبطه أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري؛ لأن الكلام إما أن يتم أو لا، فإن تم كان اختياريًّا، وكونه تامًّا لا يخلو إما أن لا يكون له تعلق بما بعده البتة –أي: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى – فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة بالتام؛ لتمامه المطلق، يوقف عليه ويبتدأ بما بعده. وإن كان له تعلق فلا يخلو هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو الوقف المصطلح عليه بالكافي؛ للاكتفاء به عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده. وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه بالحسن؛ لأنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه، دون الابتداء بما بعده؛ للتعلق اللفظي، إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء؛ لمجيئه عن النبي – صلى الله عليه وسلم – في حديث أم سلمة – رضي الله تعالى عنها – أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:1] ثم يقف، ثم يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:2]، ثم يقف، ثم يقول: ﴿ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[الفاتحة:3]... وكذلك عد بعضهم الوقف على رءوس الآي في ذلك سنة، وقال أبو عمرو: وهو أحب إليَّ، واختاره أيضًا البيهقي في شعب الإيمان، وغيره من العلماء وقالوا: الأفضل الوقوف على رءوس الآيات، وإن تعلقت بما بعدها. قالوا: واتباع هدي رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسنته أولى.

وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطراريًّا، وهو المصطلح عليه بالقبيح، لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه لعدم الفائدة، أو لفساد المعنى.(ابن الجزري،د ت، 240/1) ويقول الأشموني: وأشرت إلى مراتبه بتام وأتم، وكافٍ وأكفى، وحسن، وأحسن، وصالح وأصلح، وقبيح، وأقبح، فالكافي والحسن يتقاربان، والتام فوقهما، والصالح دونهما في الرتبة فأعلاها الأتمُّ ثم الأكفى، ثم الأحسن، ثم الأصلح، ويعبر عنه بالجائز.(الأشموني، 2002، 28).

يتبين من النقلين السابقين أن الأصل الذي يبنى عليه تقسيم الوقف اختيارًا هو تمام الكلام، أي أن لا يكون له تعلق بما بعده البتة لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، يقول ابن الجزري: لما لم يمكن للقارئ أن يقرأ السورة، أو القصة في نَفَس واحد ولم يجرِ التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة، وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعيَّن ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، وتحتم أن لا يكون ذلك مما يخل بالمعنى ولا يخل بالفهم، إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد؛ ولذلك حَضَّ الأئمة على تعلمه ومعرفته، عن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – قال: الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف. (ابن الجزري،د ت، 1/ 241).

أما الاضطرار بسبب انقطاع النفس أو غيره، فهو طارئ، ولا بد بعد انقضاء العارض من العَود، وهو: استئناف القارئ بكلمة أو أكثر من آخر مقطع انتهى إليه في قراءته، بغرض الإتيان بكلام مفهوم مرتبط بعضه ببعض، وإنما منعه من الإتيان به أول ضرورة كانقطاع نفس ونحوه.(روزن، 2014، 4)، يقول الأشموني: إذا اضطر القارئ ووقف على ما لا ينبغي الوقف عليه حال الاختيار فليبتدئ بالكلمة الموقوف عليها إن كان ذلك لا يغير المعنى، فإن غيَّر فليبتدئ بما قبلها ليصح المعنى المراد، فإن كان وقف على مضاف فليأت بالمضاف إليه، أو وقف على المفسَّر فليأت بالمفسِّر، أو على الأمر فليأت بجوابه، أو على المترجَم فليأت بالمترجِم نحو: ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾[الصافات:125] فلا يوقف عليه حتى يأتي بالمترجِم.(الأشموني، 2002، 48) يعني قوله تعالى: ﴿اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الصافات:126].

أما الابتداء فهو أثر من آثار الوقف، ويتبعه في أحكامه في الغالب، ويدل على هذا أن العلماء ينصون على مواضع الوقف دون الابتداء، وإن ذكروا الابتداء لا يذكرون حكمه كالوقف، بل يشيرون إلى موضعه.(الطيار،1434، 21)

وبالجملة فأقسام الوقف والابتداء جميعها دون استثناء مبنية على اعتبار اللفظ والمعنى. ولا ينبغي أن يعتمد في الوقف إلا على ما يرتضيه المتقنون من أهل العربية، ويتأوَّله المحققون منالأئمة، فليس كل ما يتعسفه بعض المعربين أو يتكلَّفه متكلِّف من المقرئين، أو يتأوَّله محرِّف من أهل الأهواء المخطئين–يُعتَمد عليه كأن يوقف على نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَتَقْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا﴾ ثم يبتدئ: ﴿ عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:47] ونحو: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ﴾ ثم يبتدئ: ﴿اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير:29] فيصير (يشاء) من غير فاعل، فكل هذا وما أشبهه تمحُّل، وإخراج للتنزيل عن المعنى المراد به.(القسطلاني،1972، 264).

وهناك نوع من الوقف يقع في موضعين متغايرين في المعنى، بحيث إذا وُقِف على الموضع الأول أعطى معنى غير المعنى الذي يكون على الوقف في الموضع الثاني، سمَّاه ابن عاشور وقف التجاذب، وقال في تعريفه: هو أن تكون كلمة محتملة أن تكون من السابق وأن تكون من اللاحق. (الألوسي، 1415، 12/ 32) ويسمى المراقبة، يقول ابن الجزري: "قد يجيزون الوقف على حرف، ويجيز آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف الآخر كمن أجاز الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ فإنه لا يجيزه على ﴿فِيهِ﴾ والذي يجيزه على ﴿فِيهِ﴾ لا يجيزه على ﴿لَا رَيْبَ﴾... وكذا الوقف على﴿مِنَ النَّادِمِينَ﴾ يراقب ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ (ابن الجزري، د ت، 1/ 227) وأول من نبه على المراقبة في الوقف الإمام الأستاذ أبو الفضل الرازي أخذه من المراقبة في العروض. وعلَّته ومداره على تحديد المعنى والمحافظة عليه، جاء في معجم علوم القرآن: وقف المعانقة: هو أن يتعانق الوقفان باجتماعهما في محل واحد، فلا يجوز للقارئ أن يقف على كلٍّ منهما، بل إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر، لئلا يضطرب المعنى أو يبهم المراد.(الجرمي، 2001، 335)، هذا النوع هو محل الدراسة التطبيقية لهذه الورقة.

علاقة الوقف والابتداء بغيره من العلوم:

يعتبر علم الوقف والابتداء من أبواب التجويد، ومعرفته من محسنات الأداء، لكنه لا يتأتى بالمران كبقية أبواب التجويد، بل يعتمد في معرفته على علوم أخرى، قال الزركشي: "وهذا الفن معرفته تحتاج إلى علوم كثيرة، قال أبو بكر بن مجاهد: لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن، وقال غيره: وكذا علم الفقه.(الزركشي، 1957، 1/ 343) ، أشار هذا النص إلى علاقة الوقف والابتداء ببعض العلوم، وفيما يلي تفصيل حسب ترتيب ورودها في النص: فالنحو فرع عن المعنى، ولا يكون الإعراب إلا بعد فهم المعنى، ويعتبر أساسًا يقوم عليه علم الوقف والابتداء، وقد شارك النحاة في هذا العلم وصنفوا فيه، مثل: الكسائي، والفراء، وابن الأنباري، والنحاس، وغيرهم. يقول النحاس: (ويحتاج إلى معرفة بالنحو وتقديراته)،(النحاس، 2002، 32) كالوقف على قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا﴾ [الكهف:1] ثم يبتدئ: ﴿قَيِّمًا﴾[الكهف:2] ؛ لئلا يتخيل كونه صفة له، إذ العوج لا يكون قيِّمًا.

ونجد في علم القراءات أن الوقف يختلف باختلاف القراءة، فقد يصلح الوقف على كلمة في قراءة، ولا يصلح الوقف عليها في قراءة أخرى. مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان:22]، فالوقف عند قوله تعالى: ﴿حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ هو التمام، وإن ضم الحاء، وهي قراءة الحسن، فالوقف عند (حُجرًا)؛ لأن العرب كان إذا نزل بالواحد منهم شدَّة قال حُجرًا؛ فقيل له: محجورًا. أي: لا تعادون كما كنتم تعادون في الدنيا، حجر الله ذلك عليهم يوم القيامة. (النحاس، 2002، 32) وقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾[المائدة:45]، فهو التمام إذا نصب (وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ) ، وهي قراءة: نافع، وعاصم، والأعمش، وحمزة. ومن رفع: (والعينُ بالعين)، وهي قراءة الكسائي واختيار أبي عبيد، فالوقف عند: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ ، وتكون (والعينُ بالعين) ابتداء حكم في المسلمين، ويجعل ما كتب عليهم في التوراة: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾، ويوجب الحكم في القصاص في العيون وما بعدها بين المسلمين بالآية. (النحاس، 2002، 32).

وإذا تأملت في علم الوقف وجدته يرجع إلى علم التفسير، إذ الوقف أثر عن فهم المعنى، ومن اختار وقفًا فقد فسَّر. (النحاس، 2002، 32) فعلى القارئ أن يحرص على فهم المعنى قبل أن يقف، لكي يختار الوقف الصحيح المناسب للمعنى المراد في الآية، وهذا فيه خطر؛ لأن في هذا بيانًا أن هذا مراد الله سبحانه. قال أبو جعفر النحاس: (...فقد صار في معرفة القطع والائتناف التفريق بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن أن يتفهم ما يقرؤه، ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع والائتناف، ويحرص على أن يُفهم المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستغنٍ أو شبهه، وأن يكون ابتداؤه حسناً، ولا يقف على ﴿وَالْمَوْتَىٰ﴾في قوله: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾[الأنعام: 36]، ولا أمثاله؛ لأن الوقف ههنا قد أشرك بين السامعين والموتى، والموتى لا يسمعون ولايستجيبون، وإنما أخبر عنهم أنهم يُبعثون...). (النحاس، 2002، 34)، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة:26] ، فإن وقف على: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ كان المعنى: محرمة عليهم هذه المدة، وإذا وقف على: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ كان المعنى: محرمة عليهم أبدًا، وأن التيه أربعين سنة. وقد فني بعضهم وبقي بعضهم، فتكون محرمة على بعضهم أبدًا، وعلى بعضهم أمدًا. وكذا في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا

﴿وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [يس:52] يستحب الوقف على: ﴿مَرْقَدِنَا﴾ ثم يبتدئ فيقول: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾؛ لأنه قيل: إنه من كلام الملائكة.

أما احتياجه إلى المعنى فضرورة؛ لأن معرفة مقاطع الكلام إنما تكون بعد معرفة معناه، يقول السخاوي: وقد اختار العلماء وأئمة القراء تبيينمعاني كلام الله عزَّ وجلَّ، وتكميل معانيه، وجعلوا الوقف منبهًا على المعنى، ومفصلًا بعضه عن بعض، وبذلك تلذ التلاوة، ويحصل الفهم والدراية، ويتضح منهاج الهداية.(السخاوي، 1987، 554) مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [يونس:64] فيقف عند: ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾، فقوله:﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ استئناف لا مقولهم. وقوله تعالى: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾ [القصص:35] فيقف عند: ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا﴾، ويبتدئ: ﴿أَنْتُمَا﴾، وقال الشيخ عز الدين: الأحسن الوقف على: ﴿إِلَيْكُمَا﴾؛ لأن إضافة الغلبة إلى الآيات أولى من إضافة عدم الوصول إليها؛ لأن المراد بالآيات العصا وصفاتها، وقد غلبوا بها السحرة ولم تمنع عنهم فرعون.(السيوطي، 1974، 1/ 298)، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف:24] الوقف على قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾ ويبتدئ: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾، على أن المعنى: لولا أن رأى برهان ربه لهمَّ بها، فقدم جواب لولا، ويكون همه منتفيًا. فعلم بذلك أن معرفة المعنى أصل في ذلك كبير. (السيوطي، 1974، 1/ 298).

ويتعلق كذلك بالفقه، لكن الآيات المتعلقة بالفقه من حيث الوقف قليلة، واختلاف المفسرين في آية فقهية راجع إلى المعنى (الطيار،1434 34) ، وأشهر مثال في ذلك آية القذف من سورة النور: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (4) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور:4 – 5] فمن لم يقبل شهادة القاذف وإن تاب، وقف عند قوله تعالى:﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾. ومن قبل شهادته بعد التوبة كان الكلام عنده متصلًا، والوقف عند قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

وليست البلاغة بمعزل عن العلوم التي يتعلق بها علم الوقف والابتداء، فكلها ذوات أمشاج تنبثق عنها وحدة موضوعية متكاملة، تخدم المعنى وتبينه. وقد ذهب بعض العلماء إلى حصر البلاغة في الوصل والفصل، وهو الاسم الذي اصطلح عليه البلاغيون، يعبرون به عن الوقف والابتداء.

جاء في كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب، لشهاب الدين النويري: وأما الفصل والوصل: فهو العلم بمواضع العطف والاستئناف، والتهدِّي إلى كيفيَّة إيقاع حروف العطف في مواقعها، وهو من أعظم أركان البلاغة، حتى إن بعضهم حدَّ البلاغة بأنها معرفة الفصل والوصل.(النويري، 1433، 7/ 70) ، وقيل للفارسي: ما البلاغة؟ فقال: معرفة الفصل من الوصل. وقال المأمون لبعضهم: من أبلغ الناس؟ فقال: من قرَّب الأمر البعيد المتناول، والصعب الدرك بالألفاظ اليسيرة، قال: ما عدل سهمك عن الغرض، ولكن البليغ من كان كلامه في مقدارحاجته، ولا يجيل الفكرة في اختلاس ما صعب عليه من الألفاظ، ولا يُكره المعاني على إنزالها في غير منازلها، ولا يتعمَّد الغريب الوحشي، ولا الساقط السُّوقي؛ فإن البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كاللآلىء بلا نظام.وقال أبو العباس السفاح لكاتبه: قف عند مقاطع الكلام وحدوده؛ وإيَّاك أن تخلط المرعيَّ بالهمل. ومن حلية البلاغة المعرفة بمواضع الفصل والوصل.وقال الأحنف بن قيس: ما رأيت رجلًا تكلَّم فأحسن الوقوف عند مقاطع الكلام، ولا عرف حدوده إلا عمرو

بن العاص رضى الله عنه، كان إذا تكلم تفقد مقاطع الكلام، وأعطى حقَّ المقام، وغاص فى استخراج المعنى بألطف مخرج؛ حتى كان يقف عند المقطع وقوفًا يحول بينه وبين تبيعته من الألفاظ. (أبو داوود، 2009، ح 1477)

من هذا التفصيل يتضح أن علم الوقف والابتداء ألصق بعلم التفسير؛ لأنه يعتمد عليه، وانما يتعلق بالأداء بعد فهم المعنى؛ لأن حسن الأداء يكون بالوقف على مايتم من المعاني.

عناية الأقدمين والمحدثين بالوقف والابتداء:

عناية المسلمين بهذا العلم قديمة قدم الإسلام، إذ إن النبي –صلى الله عليه وسلم– هو أول من اعتنى بذلك، فعن أُبي بن كعب، قال: قال –صلى الله عليه وسلم –: "يا أُبي، إني أُقرئت القرآن فقيل لي: على حرف أو حرفين؟ فقال الملك الذي معي: قل: على حرفين، قلت: على حرفين، فقيل لي: على حرفين أو ثلاثة؟ فقال الملك الذي معي: قل: على ثلاثة، قلت: على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف، ثم قال: ليس منها إلا شافٍ كافٍ، إن قلت: سميعًا عليمًا عزيزًا حكيمًا، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب"(ابن الجزري، د ت،1/ 225), قال القسطلاني: ظاهر ذلك أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة أو الثواب، وتفصل مما بعدها إذا كان ذكر العقاب أو النار.(القسطلاني،1972، 251).

وقد حض الأئمة من الصحابة على تعلُّمه ومعرفته فعن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – قال: الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف. وعن ابن عمر – رضي الله عنهما – أنه قال: قد عشنا برهة من دهرنا، وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي – صلى الله عليه وسلم – فيتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزاجرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها...) (الحاكم،1990، ح 101) قال النحاس: فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون التمام كما يتعلمون القرآن، وقول ابن عمر: (لقد عشنا برهة من دهرنا) يدل على أن ذلك إجماع من الصحابة. (النحاس،2002، 27)

يقول ابن الجزري: وصح، بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب، ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحدًا إلا بعد معرفته الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع، سنة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين – رحمة الله عليهم أجمعين – (ابن الجزري،د ت، 1/ 225).

ولم تقتصر عنايتهم بالوقف والابتداء على القرآن، بل اعتنوا بذلك في سائر كلامهم ومخاطباتهم؛ فحرصوا على الوقف السليم ورعاية حسن الابتداء، تنبيهً على توخي الدقة في الكلام، وتعليمًا للأدب بمقتضى المقام، بغض الطرف عن نية المتكلم في إلقاء مقاله، فالأصل حمل الكلام على ظاهره، وقد أنكر النبي –صلى الله عليه وسلم– على من قال: "ماشاء الله وشئت"(أبو داود، 2009،ح 4980) ، ولم يسأله عن نيته (السجاوندي،2001، 35). ومن ذلك حديث عدي بن حاتم، أن رجلًا خطب عند النبي –صلى الله عليه وسلم–، فقال: من يطع الله ورسوله، فقد رشد، ومن يعصهما، فقد غوى، فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله فقد غوى"،(مسلم، 2006، ح870) فكان ينبغي أن يصل كلامه: ومن يعصهما، فقد غوى، أو يقف على: ورسوله فقد رشد. وعن أبي بكر الصديق –رضي الله عنه– أنه قال لرجل معه ناقة: أتبيعها بكذا؟ فقال: لا عافاك الله؛ فقال: لا تقل هكذا، ولكن قل: لا، وعافاك الله. (السجاوندي،2001، 36). فإذا كان هذا مكروهًا في الخطب وفي الكلام الذي يكلم

به بعض الناس بعضًا كان في كتاب الله أشد كراهة، وكان المنع من رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في الكلام بذلك أوكد(النحاس،2002، 28)

لم ينفك فن من الفنون في عصر من العصور عن الاهتمام بهذا العلم الجليل، وإن اختلفت اصطلاحاتهم، وميادين إفادتهم، وها هو الدكتور كمال بشر يحدثنا عن ماهية الوقف، وأهميته، ودلالته، وأنواعه في علم اللغة الحديث، وقد اصطلحوا على تسميته بالفواصل الصوتية، يقول: الفواصل الصوتية مصطلح نطلقه نحن على مجموعة من الظواهر الصوتية التي تشكل وظواهر أخرى –كالنبر والتنغيم– تلوينًا موسيقيًا خاصًّا بالمنطوق، يحدد طبيعة التركيب، وماهيته، ودلالته.(بشر، 2000، 553) ثم يبين أنواعها وأهميتها، فيقول: هذه الفواصل هي: الوقفة، والسكتة، والاستراحة أو أخذ النفس، وكلها ذات خطر وبال في صحة الأداء الصوتي وتجويده، وفي التحليل النحوي والدلالي للتراكيب. .(بشر، 2000، 553) وقد اتفق المحدثون مع القدماء في أن الأصل الذي يبنى عليه الوقف –دون اضطرار– هو تمام الكلام، وعدم تعلقه بما بعده لفظًا أو معنى، يقول كمال بشر: ولا تكون الوقفة ولا تتحقق إلا عند تمام الكلام في مبناه ومعناه. .(بشر، 2000، 554).

ويعتبر الدكتور تمام حسان الوقف مِفْصَلًا من مفاصل الكلام يمكن عنده قطع السلسلة النطقية، فينقسم السياق بهذا إلى دفعات كلامية، تعتبر كل دفعة منها –إذا كان معناها كاملًا– واقعة تكلمية منعزلة، أما إذا لم يكن معناها كاملًا كالوقف على الشرط قبل ذكر الجواب مثلًا، فإن الواقعة التكلمية حينئذ تشتمل على أكثر من دفعة كلامية واحدة(حسان، 2006، 270). ويقول –معللًا لحدوث الوقف–: ولعل ظاهرة الوقف باعتبارها موقعية من موقعيات السياق العربي ترجع إلى كراهية توالي الأضداد، أو "كراهية التنافر" إن شئت اسمًا آخر لهذا المظهر من مظاهر الذوق العربي، فالحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء، والصمت الذي يأتي عن تمام المعنى جزئيًّا أو كليًّا أو عن انقطاع النفس أو لأي سبب يدعو إلى قصد الوقف، يعتبر عكس الحركة تمامًا، فبينه وبين الحركة تنافر، ومن هنا اختار الاستعمال أن ينشئ ظاهرة الوقف دفعًا للتنافر، ودلالة على موقع انتهاء الدفعة الكلامية، وهو موقع يرتبط بتمام المعنى جزئيًّا أو كليًّا كما ذكرنا(حسان، 2006، 272).

أما محمود عكاشة فقد قسم الوقف إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الوقفة المغلقة، وهي الانتقال من صوت إلى صوت في الكلمة، والوقفة تفصل بين أصوات الكلمة وتحددها.

النوع الثاني: الوقفة المفتوحة الداخلية، وهي الوقفة التي تفصل بين الكلمات.

النوع الثالث: الوقفة المفتوحة الخارجية، وهي الوقفة التي تتحقق بتمام المعنى والوقوف عليه، وبها تحدد نهاية النطق.(عكاشة، 2005، 53)

واضح أن هذا التقسيم لم يراعِ في نوعيه الأولين ارتباط المعاني والمباني؛ ولعل ذلك راجع لاختلاف ميدان الدراسة، أما الثالث فيكاد يلتقي مع مفهوم الوقف عند علماء القراءات. والأول لا يكاد يلحظ في النطق، والثاني يميز الكلمة داخل الجملة، وتكاد فائدته تنحصر في تمييز الكلمات التي قد تشتبه عند نطقها كلمة واحدة،(خضير، 2010، 109) مثل ما يقع في الإلغاز، أو في بعض المحسنات اللفظية في البلاغة، كالجناس التام في قول أبي الفتح البستي:(النويري،1433، 7/ 92)

إذا مَلكٌ لم يكنْ ذا هِبه فدعْه فدولتُه ذاهبه

وقول الآخر: (السكاكي، 1987،430)

كلكم قد أخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا

وقد اتخذ اللغويون الوقف معيارًا من المعايير التي يحتكمون إليها في تعريف الكلمة، فقالوا: الكلمة أي جزء من محدود بنقاط متعاقبة يمكن الوقوف عليها.(علي، 2007، 268) ويمكن الاستشهاد بما ذكره السيوطي:

عافتِ الماءَ في الشتاء فقلنا ... برِّديه تُصادفيه سَخِينا

فيقال: كيف يكون التبريد سببًا لمصادفته سخينًا؟ وجوابه أن الأصل: بلْ رِديه. ثم كتب على لفظ الإلغاز.(السيوطي، 1998، 1/ 457) يقول علي يونس: نرى أنه بإمكان المتكلم أن يقف على كلمة (بل)، فتفصل عن كلمة (رديه)، في حين أنه لا يمكن الوقوف على (ردي) دون وصلها بالضمير المتصل بها، ولذا لا يمكن القول بناء على ذلك أن الضمير كلمة مستقلة .(علي، 2007، 268) ويؤيده توجيه أبي حيان لقراءة حفص، في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾[القيامة:27] يقول: ووقف حفص على ﴿مَنْ﴾، وابتدأ: ﴿رَاقٍ﴾، وأدغم الجمهور. وكذلك قرأ: ﴿ كَلَّا لَمَّا يَرَنَ﴾ [المطففين:14] وكأن حفصًا قصد أن لا يُوهم أنها كلمة واحدة، فسكت سكتًا لطيفًا ليُشعر أنهما كلمتان. (الأندلسي،1420، 1/ 352).

الأثر الصوتي للوقف:

الوقف هو الحبس والقطع، وعند حدوثه –اختيارًا أو اضطرارًا– لا بد من التخلص من الحركة التي هي مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء، فبين الوقف وبين الحركة تنافر، لذلك جعلوا التسكين هو الأساس، قال ابن الجزري: أما السكون فهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلًا؛ لأن معنى الوقف الترك والقطع من قولهم وقفت عن كلام فلان أي تركته، وقطعته، ولأن الوقف أيضًا ضد الابتداء، فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون.(ابن الجزري، د ت2/ 121)، ويقول تمام حسان: وللوقف وسائل متعددة غير الإسكان: فله غير الإسكان الرَّوم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل، والتضعيف (حسان، 2006، 273). والأمر كذلكعند علماء القراءات، يقول ابن الجزري: فاعلم أن للوقف في كلام العرب أوجهًا متعددة، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة، وهي: السكون، والرَّوم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق.(ابن الجزري، د ت2/ 121) ، ويستعان في دراسة أثر الإجراءات الصوتية في الحرف الموقوف عليه ببنية المقطع الصوتي، بوصفها العنصر الذي يخضع للتغيير عند الوقف في العربية.(المدني، 2004، 56)

فالرَّوم إضعاف صوت الحركة دون أن تختفي تمامًا على الأذن. والإشمام عدم النطق بالضمة، ولكن مع الإشارة بالشفتين إليها، فلا يدركه إلّا من يرى شفتي المتكلم، أي: إن الإشمام لا قيمة له بالنسبة للأعمى ولا المبصر عند الإظلام، ويذكر النحاة أن معناه مرتبط بالفرق بين الساكن أصلًا فلا إشمام فيه، وبين المسكن بالوقف ففيه الإشمام. وأما الإبدال فهو إبدال الألف من تنوين المنصوب وتنوين إذًا ومن نون التوكيد الخفيفة، يقول ابن الأنباري: اعلم أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف، كقول الله تعالى: ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾ [النحل: 75] الوقف عليه ﴿مَثَلَا ﴾ بالألف، وكذلك: ﴿ عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾. (ابن الأنباري،1971، 1/ 357)

وكذلك إبدال الهاء من تاء التأنيث التي تلحق الأسماء. وأما الزيادة فهي زيادة هاء السكت بعد الفعل المعتل المحذوف الآخر نحو أعطه وأرجه وعه وقه، وكذلك بعد ما الاستفهامية لحاجة الصيغة إليها في كل ذلك بعد أن انتقصها نظام اللغة، وذلك لإشباعها في الكلام. وأما الحذف فهو حذف التنوين من آخر المنوَّن مرفوعًا كان أو مجرورًا، ومن آخر المقصور مطلقًا، وحذف إشباع الضمير في به وله، وحذف ياء المنقوص مع التنوين في الاسم المنقوص المنكر، وفي لغة ترد الياء دور التنوين. وأما النقل فتحويل حركة

الحرف الأخير من الكلام إلى الساكن قبله لبيان حركة الإعراب أو التخلص من التقاء الساكنين إلا إذا كان ما قبل الآخر ممنوعًا تحريكه. وأما التشديد فليس المقصود به تضعيف الحرف، وإنما هو شبيه بقلقلة بطيئة للحرف الموقوف عليه، وهو يلاحظ في يومنا هذا في إلقاء الإملاء على التلاميذ، وفي كلام المحاضرين المتأنين والمتأنقين. (حسان، 2006، 272).

دور الوقف والابتداء في تحديد المعنى:

الوقف قرينة صوتية مهمة تعين على فهم النص وتوجيه معناه، وقد أدرك علماء العربية وظيفته هذه، ووعوا أهميتها وخطرها في معرفة أداء القرآن وتوجيه المعنى القرآني.(خضير،2010، 105) يقول القسطلاني: ولا مرية أن بمعرفتهما –أي الوقف والابتداء– تظهر معاني التنزيل، وتُعرف مقاصدُه، وتستعد القوة المفكرة للغوص في بحر معانيه، على درر فوائده، وقد قال الهذلي –مما رأيته في كامله–: الوقف حلية التلاوة، وزينة القارئ، وبلاغ التالي، وفهم للمستمع، وفخر للعالم، وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين، والنقيضين المتباينين، والحكمين المتغايرين، وقال أبو حاتم: من لم يعرف الوقف لم يعلم القرآن. (القسطلاني،1972 249) ويقول السخاوي: وقد اختارالعلماء تبيين معاني كلام الله عزَّ وجلَّ، وتكميل معانيه، وجعلوا الوقف منبهً ا على المعنى، ومفصِّلًا بعضه عن بعض، وبذلك تلذ التلاوة، ويحصل الفهم والدراية، ويتضح منهاج الهداية، ولا يقفون على مبتدأ دون خبره...(السخاوي،1987، 554).

واهتمامهم بالوقف فرع عن اهتمامهم بالنص القرآني ودلالته وتلاوته على الوجه الأمثل، إذ إن تغير موضع الوقف، أو وجوده وعدمه، ويؤدي دورًا مهمًا في اختلاف المعنى، وتغير الدلالة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم،(خضير،2010، 110) كقوله تعالى:﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [يونس:64] فلو لم يقف القارئ على:﴿قَوْلُهُمْ﴾ لأوهم أن ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ من قولهم، لذلك وضعت علامة الوقف الممنوع عليها. ولا يقتصر ذلك على القرآن الكريم فقط، بل نلحظه في أحاديث الناس اليومية، ويتضح ذلك بهذين المثالين:

- لا تهتم بقوله. إنك بريء.
- لا تهتم بقوله: إنك بريء.

فالوقف على كلمة (قوله) في المثال الأول يترتب عليه أن يكون المعنى أن المتكلم ينصح المخاطب بعدم الاهتمام بقول سابق قاله شخص ما عن المخاطب، ويطمئنه بأنه بريء. في حين أن الوقف على كلمة (بريء) دون كلمة (قوله) يغير المعنى، بحيث يصبح المتكلم ناصحًا مخاطبه بعدم الاهتمام بقول شخص ما (إن المخاطب بريء).(علي، 2007، 345) وقد أورد صاحب كتاب حياة الحيوان الكبرى قصة تصلح شاهدًا لهذه القضية، قال: ذكر أبو جعفر أحمد بن جعفر البلخي أن الرشيد جمع بين أبي الحسن الكسائي وأبي محمد اليزيدي ليتناظرا بين يديه، فسأل اليزيدي والكسائي عن إعراب قول الشاعر:

لا يكونُ العِيرُ مُهرًا لا يكونُ المهر مُهرّ

فقال الكسائي: يجب أن يكون المهر منصوبًا على أنه خبر كان، ففي البيت على هذا إقواء، فقال اليزيدي: الشعر صواب؛ لأن الكلام قد تم عند قوله: لا يكون، ثم استأنف فقال: المهر مهر.(الدميري، 1424، 1/ 407)

فقد بيَّن الوقف تمام الجملة الأولى معنى ومبنى، وابتداء أخرى، وبه يتوجه الإعراب، فالوقف قرينة على التوزيع التحليلي للنص، وعلى ما يراد له من معنى.(خضير،2010، 110)

ولم يغفل علم اللغة الحديث دور الوقف في وأثره في تحديد المعنى وإبرازه، يقول كمال بشر: ويرتبط الأداء الصحيح لهذه الفواصل – الوقف، والسكتة، والاستراحة–ارتباطاً وثيقاً بعنصرين مهمين من عناصر التوصيل اللغوي، أولهما: هيئات التراكيب وما تنتظمه من قواعد وأحكام تحدد نوعيتها وخواصها النحوية. ثانيهما: المعنى الذي يفصح عن هذا التركيب أو ذاك. إن العنصرين متلازمان صحة وفساداً، فإذا صح التركيب صح المعنى، والعكس بالعكس تماماً، إذ لا يتصور أن يتعارض التركيب المنتظم للقواعد الصحيحة مع المعنى المراد. (بشر، 2000، 553).

الدراسة التطبيقية:

1/ ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:2]

التعانق على لفظ: ﴿فيه﴾، فإما أن يقف القارئ قبلها ويبتدئ بها، أو يقف عندها ويبتدئ بما بعدها

فيكون الوجه الأول الوقف على: ﴿لَا رَيْبَ﴾، والابتداء: ﴿فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾، ويفيد هذا الوقف أن خبر ﴿لَا﴾ محذوف، ولا بد من تقديره، فيكون المعنى: ذلك الكتاب لا ريب فيه. فيه هدى للمتقين، وأن قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ يدل على أنه يوجد فيه الهدى للمتقين. وهذا الوجه عند نافع وعاصم.

والوجه الثاني: أن يقف على: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ثم يبتدئ: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾. وهذا هو المشهور.

يقول الرازي: الوقف على ﴿فِيهِ﴾ هو المشهور، وعن نافع وعاصم أنهما وقفا على ﴿لَا رَيْبَ﴾، ولا بد للواقف من أن ينوي خبرًا، ونظيره قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء:50] وقول العرب: لا بأس، وهي كثيرة في لسان أهل الحجاز، والتقدير: «لا ريب فيه فيه هدى». واعلم أن القراءة الأولى أُولى؛ لأن على القراءة الأولى يكون الكتاب نفسه هدى، وفي الثانية لا يكون الكتاب نفسه هدى بل يكون فيه هدى، والأول أُولى لما تكرر في القرآن من أن القرآن نور وهدى. والله أعلم. (الرازي،1420، 2/ 266).

ولعل الراجح ما رجَّحه الرازي، فحجته قوية في أن المعنى على الوقف الأول جزء من المعنى على الوقف الثاني، فالقرآن –على الوقف الأول– فيه هدى، ولا يلزم أن يكون كله هدى، وعلى الوقف الثاني يكون كله هدى، وهذا أبلغ. وكون القرآن هدى للمتقين متكرر في القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[الأعراف: 52]، وقوله تعالى: ﴿طس تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ (1) هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[النمل: 1، 2]، وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ (2) هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [لقمان:2،3].

2/ ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:96]

التعانق في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾، إذ الوقف عندها يفيد أن اليهود أحرص الناس على الحياة حتى من المشركين، والوقف قبلها على قوله تعالى: ﴿عَلَى حَيَاةٍ﴾يفيد أن اليهود أحرص الناس على حياة، ومن المشركين قوم يود أحدهم لو يُعمَّر ألف سنة، وقد

نفى هذا الرأي عن نافع أبو عمرو الداني، يقول: ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾كاف، أي: وأحرص من الذين أشركوا، ثم استأنف الخبر عن جميعهم بقوله: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾. وقال نافع: التمام: ﴿ عَلَى حَيَاةٍ﴾.(الداني، 2001، 24)

والراجح –والله أعلم– أن الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾، أولى من التعانق؛ لأن عبارة الداني تدل على هذا الاختيار فجعل الوقف عليها كافيًا، ثم ذكر رأي نافع، ولأن كثيرًا من المفسرين لم يُشر إلى التعانق، يقول الطبري: يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾، وأحرص من الذين أشركوا على الحياة، كما يقال: "هو أشجع الناس ومن عنترة" بمعنى: هو أشجع من الناس ومن عنترة.(الطبري، 1420، 2/ 266)، ولأن الوقف على قوله تعالى: ﴿عَلَى حَيَاةٍ﴾ يفهم منه قَصْر تمني التعمير على المشركين، وهذا بعيد لأن سياق الكلام في ذم اليهود بحرصهم على الحياة، يقول الألوسي: ذكر المشركين تخصيص بعد التعميم لإفادة المبالغة في حرصهم، والزيادة في توبيخهم وتقريعهم، حيث كانوا مع كونهم أهل كتاب يرجون ثوابًا ويخافون عقابًا، أحرص ممن لا يرجو ذلك، ولا يؤمن ببعث، ولا يعرف إلا الحياة العاجلة، وإنما كان حرصهم أبلغ لعلمهم بأنهم صائرون إلى العذاب، ومن توقع شرًا كان أنفر الناس عنه، وأحرصهم على أسباب التباعد منه.(الألوسي، 1415، 1/ 339)، إذن فالوقف على: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ أولى؛ لصحة المعنى، وسلامته من الاعتراض عليه، وتعويل أكثر المفسرين عليه.

3/﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران:30]

التعانق في قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ﴾ إذ الوقف قبلها على: ﴿ مُحْضَرًا ﴾ يعني: تجد كل نفس عملها الحسن والسيء حاضرًا، فتكون الواو عاطفة. والوقف عليها يعني: تجد كل نفس عملها الحسن حاضرًا، وعملها السيء تود لو أن بينها وبينه أمدًا بعيدًا، فتكون الواو استئنافية. يقول الداني: والأجود أن تكون ﴿ مَا ﴾ في موضع نصب عطفاً على قوله: ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ﴾، فعلى هذا يكفي الوقف على ﴿ مُحْضَرًا ﴾.(الداني، 2001، 39)

ويقول الطبري: فتأويل الكلام: يوم تجد كل نفس الذي عملت من خير محضرًا، والذي عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدًا. .(الطبري، 1420، 6/ 320)، فالداني والطبري وغيرهما يختارون الوقف على قوله: : ﴿ مُحْضَرًا ﴾ وهو الراجح؛ لأنه أظهر في المعنى وأبلغ في التهديد، ولأن إحضار الخير والشر كائن يوم القيامة، قال تعالى: ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (7) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ [الزلزلة:7–8]

4/ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ [المائدة:26]

التعانق في قوله تعالى: ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ فالوقف عليها يعني أنها محرمة عليهم هذه المدة، والوقف على: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾ يعني أنها محرمة عليهم أبدًا، وأن التيه أربعين سنة. قال أبو جعفر: اختلف أهل التأويل في الناصب لـ"الأربعين". فقال بعضهم: الناصب له قوله: ﴿ مُحَرَّمَةٌ ﴾، وإنما حرم الله جل وعز –على القوم الذين عصوه وخالفوا أمره من قوم موسى وأبوا حرب الجبارين– دخولَ مدينتهم أربعين سنة، ثم فتحها عليهم وأسكنهموها، وأهلك الجبارين بعد حرب منهم لهم، بعد أن انقضت الأربعون سنة وخرجوا من التيه. .(الطبري، 1420، 10/ 190)، وقال آخرون: بل الناصب لـ"الأربعين"،﴿يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾. قالوا: ومعنى الكلام: قال فإنها محرمة عليهم أبدًا، يتيهون في الأرض أربعين سنة. قالوا: ولم يدخل مدينة الجبارين أحد ممن قال: ﴿إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة:24]، وذلك أن الله عزَّ ذكره حرمها عليهم. قالوا: وإنما دخلها من أولئك

القوم يوشع وكلاب، اللذان قالا لهم: ﴿ ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ﴾ [المائدة:23]، وأولاد الذين حرم الله عليهم دخولها، فتيههم الله فلم يدخلها منهم أحد. .(الطبري، 1420، 10/ 191)، ، فمن وقف على: ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾، جعل التحريم مؤبدًا والتيه أربعين سنة، ومن وقف على: ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ جعل التحريم والتيه أربعين ثم يدخلونها. والجمع بين القولين أنهم في هذه المدة ففي بعضهم وبقي بعضهم، فتكون محرمة على بعضهم أبدًا، وعلى بعضهم أمدًا.

5/ ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْأَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ (31) مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴾ [المائدة:31-32]

﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾، إذ يحتمل تعلقها بقوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا﴾، وبقوله تعالى: ﴿ فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾، والمعنى حال الوقف قبلها: من أجل هذه الجريمة كتبنا على بني إسرائيل القصاص. وحال الوقف عليها: أصبح من النادمين من أجل ما حدث. يقول ابن عطية: جمهور الناس على أن قوله: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ متعلق بقوله: ﴿كَتَبْنَا﴾، أي بسبب هذه النازلة ومن جراها كتبنا، وقال قوم: بل هو متعلق بقوله: ﴿ مِنَ النَّادِمِينَ﴾، أي ندم من أجل ما وقع، والوقف على هذا على: ﴿ذَلِكَ﴾، والناس على أن الوقف ﴿مِنَ النَّادِمِينَ﴾.(ابن عطية، 1422، 2/ 181) ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ تمام، فجعل ﴿مِنْ﴾ صلة لـ﴿النَّادِمِينَ﴾ أو لقوله: ﴿ فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾. والوجه أن تكون ﴿مِنْ﴾ صلة لـ ﴿كَتَبْنَا﴾،بتقدير: من أجل قتل قابيل هابيل كتبنا على بني إسرائيل.(الداني،2001، 60) وقال ابن الأنباري: ﴿ فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾وقف حسن. وقال قوم لا معرفة لهم بالعربية: الوقف ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾وهذا غلط منهم لأن ﴿مِنْ﴾ صلة لـ ﴿كَتَبْنَا﴾، كأنه قال: من أجل قتل قابيل هابيل كتبنا على بني إسرائيل، فلا يتم الوقف على الصلة دون الموصول. فإن ذهب ذاهب إلى أن ﴿مِنْ﴾ صلة لـ﴿النَّادِمِينَ﴾، والمعنى: «فأصبح من الذين ندموا من أجل قتل قابيل هابيل»، أو إلى أن ﴿مِنَ﴾ صلة لـ «أصبح»، ينوي بها: «فأصبح من أجل قتله أخاه من النادمين»، كان الوقف على: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ جائزًا. والاختيار: الأول، أعني: الوقف على ﴿النَّادِمِينَ﴾.(ابن الأنباري،1971 2/ 617) الراجح الوقف على؛ لأنه رأس آية، وهو اختيار أكثر المفسرين وعلماء الوقف، واكثر المصاحف لا تشير إلى الموضع الثاني باي علامة بناء على أن الوقف على رأس الآية.

6/﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ [الأحزاب:32]

يصلح الوقف على قوله تعالى: ﴿إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾ وعلى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ﴾، وفي كلٍّ منهما معنى غير الذي في الآخر، يقول الرازي: ثم قوله تعالى: ﴿إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ﴾ يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون متعلقاً بما قبله على معنى: لستن كأحد إن اتقيتن، فإن الأكرم عند الله هو الأتقى.

وثانيهما: أن يكون متعلقاً بما بعده على معنى: إن اتقيتن فلا تخضعن، والله تعالى لما منعهن من الفاحشة وهي الفعل القبيح، منعهن من مقدماتها وهي المحادثة مع الرجال، والانقياد في الكلام للفاسق. (الرازي، 1420، 25/ 167).

7/ ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا (60) مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا﴾ [الأحزاب:60-61]

موضع التعانق في قوله تعالى: ﴿ملعونين﴾ حيث لو وقف قبلها كان المعنى: لا يجاورونك إلا ملعونين، ولو وقف عندها كان ذمًّا لهم. قال القرطبي: قوله تعالى: ﴿ملعونين﴾ هذا تمام الكلام عند محمد بن يزيد، وهو منصوب على الحال. وقال ابن الأنباري: ﴿إلا قليلا (60) ملعونين﴾ وقف حسن. النحاس: ويجوز أن يكون التمام ﴿إلا قليلا﴾ وتنصب ﴿ملعونين﴾ على الشتم. (القرطبي، 1964م، (247/14)

8/﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما﴾ [الفتح:29]

التعانق في قوله تعالى: ﴿ومثلهم في الإنجيل﴾ إذ الوقف قبلها يفيد أن المثل الأول مضروب في التوراة، والثاني في الإنجيل. والوقف عليها يفيد أن المثل مضروب في التوراة والإنجيل كليهما، يقول جار الله الزمخشري في الكشاف ذلك الوصف مثلهم، أي وصفهم العجيب الشأن في الكتابين جميعًا، ثم ابتدأ فقال كزرع يريد: هم كزرع. وقيل: تم الكلام عند قوله: ﴿ذلك مثلهم في التوراة﴾ ثم ابتدئ: ﴿ومثلهم في الإنجيل كزرع﴾ (الزمخشري، 1407، 4/ 384)

9/ ﴿لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم يوم القيامة يفصل بينكم والله بما تعملون بصير﴾ [الممتحنة:3]

موضع التعانق في قوله تعالى: ﴿يوم القيامة﴾ فلو وقف قبلها كان المعنى: نفع الأرحام والأولاد غير حاصل، وهو نفي مطلق غير مقيَّد بزمن، ولو وقف عندها كان نفيًا مقيَّدًا بيوم القيامة. جاء في فتح القدير للشوكاني: وجملة ﴿يوم القيامة يفصل بينكم﴾ مستأنفة لبيان عدم نفع الأرحام والأولاد في ذلك اليوم. قيل: ويجوز أن يتعلق يوم القيامة بما قبله، أي: لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم يوم القيامة فيوقف عليه، ويبتدأ بقوله: يفصل بينكم.(الشوكاني، 1414، 5/ 251)

10/ ﴿تنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر (4) سلام هي حتى مطلع الفجر﴾ [القدر:4-5]

موضع التعانق في قوله تعالى: ﴿سلام﴾، وبالوقف قبلها على: ﴿أمر﴾، يكون المعنى: تتنزل الملائكة في ليلة القدر بأمر الله تعالى، وهي ليلة سالمة من الشرور إلى طلوع الفجر. وبالوقف عليها يكون المعنى: تتنزل الملائكة بالسلام، وهي ليلة كاملة إلى طلوع الفجر. يقول القرطبي: قيل: إن تمام الكلام ﴿من كل أمر﴾ ثم قال: ﴿سلام﴾. روي ذلك عن نافع وغيره، أي ليلة القدر سلامة وخير كلها لا شر فيها. تج مطلع الفجر أي إلى طلوع الفجر. قال الضحاك: لا يُقدِّر الله في تلك الليلة إلا السلامة، وفي سائر الليالي يقضي بالبلايا والسلامة وقيل: أي هي سلام، أي ذات سلامة من أن يؤثر فيها شيطان في مؤمن ومؤمنة. وكذا قال مجاهد: هي ليلة سالمة، لا يستطيع الشيطان أن يعمل فيها سوءًا ولا أذى. وروي مرفوعًا. وقال الشعبي: هو تسليم الملائكة على أهل المساجد، من حين تغيب الشمس إلى أن يطلع الفجر، يمرون على كل مؤمن، ويقولون: السلام عليك أيها المؤمن. وقيل: يعني سلام الملائكة بعضهم على بعض فيها. وقال قتادة: سلام هي: خير هي. حتى مطلع الفجر أي إلى مطلع الفجر.(القرطبي، 20/ 134).

الخاتمة:

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، ونحن في ختامه نورد أهم النتائج التي توصلنا إليها وبعض التوصيات التي عنّت لنا.

أولاً – النتائج:

من النتائج التي توصلت إليها الورقة ما يلي:

- تؤكد الورقة أن العلماء القدامى عوَّلوا في تعريفهم للوقف والابتداء على تعريف ابن الجزري لذا لم تتعدد تعريفاته الاصطلاحية ولم يصاحبه إشكال يذكر.
- أثبتت الورقة وأكدت أن ظاهرة الوقف والابتداء من الموضوعات والقضايا البينية التي تتقاطع فيها علوم القراءات والتجويد، والتفسير، والفقه، وعلم الأصوات، والدلالة، والنحو والصرف، والبلاغة والأدب والعروض، وقد اهتمَّ بها القدماء والمحدثون.
- توصلت الورقة إلى أن أقسام الوقف والابتداء جميعها مبنية على اعتبار اللفظ والمعنى لذا لا ينبغي الاعتماد في الوقف إلَّا على ما يرتضيه المتقنون من أهل العربية ويتأوَّله المحققون من الأئمة.
- أوضحت الورقة أن للوقف والابتداء دوراً في تحديد معنى النص القرآني وتوجيه قراءاته، فهو من الفونيمات فوق التركيبية.
- بينت الورقة أن الوقف يؤثر في بنية الكلمة المقطعية ويختص بالسكون، في حين أن الابتداء يختص بالحركة.
- أشارت الورقة إلى أن بعض العلماء اعتمدوا على اللهجات العربية في توجيه الوقف كما فعلوا في توجيه قراءة نافع وعاصم في الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ وهذا قياس معياري بحت.
- ذكرت الورقة أن وقف التعانق يُوجَّه بعض المرات بناء على نوع الأداة ووظيفتها في سياق الآية، مثل: الأداة (الواو) أعاطفة هي أم استئنافية، كما ورد في النموذج التطبيقي رقم (3).

التوصيات:

نوصي بالآتي:

- أن يدرس علم التجويد ضمن مقرر علم الأصوات في كليات اللغة العربية.
- دراسة أثر الوقف والابتداء في تقعيد القواعد الفقهية والأصولية.
- مراجعة ترجمات معاني القرآن في اللغات المختلفة وفقاً لمواضع الوقف والابتداء الراجحة.

المراجع:

1. ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار، 1390هـ – 1971م، إيضاح الوقف والابتداء تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

2. ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر ، د ت، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]،

3. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، 1422 هـ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى.

4. ابن منظور، جمال الدين محمد الأنصاري الإفريقي، 1414 هـ، لسان العرب، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة.

5. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، 1420هـ, البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت.

6. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِجِسْتاني،2009م،سنن أبي داود تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت.

7. الأشموني، أحمد بن عبد الكريم بن محمد المصري الشافعي،1422 هـ - 2002 م ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى.

8. الألوسي، محمود شهاب الدين أبو الثناء الحسيني،1415 هـ ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.

9. بشر، كمال محمد، 2000م علم الأصوات، دار غريب للطباعة، القاهرة،

10. الجرمي، إبراهيم محمد، 1422 هـ - 2001م، معجم علوم القرآن، ، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى.

11. حجازي، أحمد عارف، 2008م، الوقف والابتداء في ضوء علم اللسانيات الحديث، دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة.

12. حسان، تمام ،1427هـ-2006م، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، الطبعة الخامسة.

13. خضير، أحمد عباس،1431هـ - 2010م،أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، رسالة دكتوراه من جامعة الكوفة.

14. الداني، **أبو عمرو** ;عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد، 1422 هـ - 2001 م، المكتفى في الوقف والابتدا، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الطبعة الأولى.

15. الدميري، أبو البقاء محمد بن موسى بن عيسى بن علي، 1424 هـ، حياة الحيوان الكبرى، لأبي البقاء ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية.

16. الرازي، أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر، 1420 هـ، التفسير الكبير دار إحياء التراث العربي ، بيروت،الطبعة: الثالثة.

17. روزن، محمود بن عبد الجليل 2014، مسائل في العود، **http://vb.tafsir.net/tafsir40116.**

18. الزبيدي ، محمد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، د ت، تاج العروس، مجموعة من المحققين الناشر دار الهداية.

19. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، 1376 هـ - 1957م، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية.

20. الزمخشري ، جار الله أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، 1407 هـ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي بيروت،الطبعة الثالثة.

21. السجاوندي، أبو عبد الله محمد بن طيفور، 1422هـ - 2001م، الوقف والابتداء، تحقيق: د محسن هاشم درويش، الطبعة الأولى دار المناهج للنشر والتوزيع عمان- الأردن.

22. السخاوي، **علي بن محمد** بن عبد الصمد الهمداني المصري، 1408هـ-1987م، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: د علي حسن البواب، مكتبة التراث- مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

23. السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي، 1407هـ- 1987م، مفتاح العلوم، ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.

24. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، 1394هـ/ 1974م، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

25. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، 1414هـ، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة الأولى.

26. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب،1420هـ ،جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى،

27. الطيار، مساعد بن سليمان، 1434هـ ، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

28. عبدالرحمن بن بكر السيوطي، 1418هـ- 1998م، المزهر في علوم اللغة وأنواعها تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى.

29. عكاشة، محمود، 2005م، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، مصر، الطبعة الأولى.

30. علي ، محمد محمد يونس، 2007م، المعنى وظلال المعنى، دار المدار الإسلامي، الطبعة الثانية.

31. القرطبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر، 1384هـ – 1964م،الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية.

32. القسطلاني، الأمام شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب، 1392هـ- 1972م، لطائف الإشارات لفنون القراءات،تحقيق: عامر عثمان السيد، وعبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،القاهرة.

33. المدني، الطاهر محمد، 2004م، الفصل والوصل دراسة صوتية، رسالة دكتوراة من الجامعة الأردنية.

34. مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري، 2006م، صحيح مسلم ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون تاريخ.

35. مصطفى إبراهيم وآخرون، د ت، المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة، بدون تاريخ.

36. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري،1423هـ – 2002م، القطع والائتناف، لأبي جعفر ، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

37. النويري،شهاب الدين أحمد بن عبد الوهّاب بن محمد، 1423 هـ، ،نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، الطبعة الأولى.

38. النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله 1411 هـ- 1990م.الحاكم المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى.